المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21 et 22/07/2013

لقاء حول ثقافة حقوق الإنسان بالجهة

لقاء تواصلي حول موضوع
ان: أية قيمة مضافة لحماية حقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء سطات

عبد النبي الطوسي

أكدت سميشة رياحة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان جهة الدار البيضاء- سطات، أن اللجان الجهوية بمثابة عين المجلس الوطني لحقوق الانسان، ولها نفس مجالات الاشتغال من أجل النهوض بثقافة حقوق الانسان، و إثراء الفكر والحوار وجعل الحقوق في قلب الجهة باعتماد المراقبة والمتابعة ورفع التوصيات، وجعل ممثلي الجهة في مجال حقوق الانسان بالقرب من الضحايا، والوقوف على خروقات حقوق الانسان بشكل واقعي. وأشارت خلال اللقاء التواصلي المنعقد بمدينة سيدي بنور الجمعة الماضي حول موضوع « اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالدار البيضاء – سطات: أية قيمة مضافة لحماية حقوق الانسان بالجهة» بأنه تم اعتماد ماهو معمول به باللجان الدولية، الكفاءة، المصداقية، القدرة على العمل بالاضافة إلى التنوع الجغرافي و المهني والمعرفي، وأن الهدف هو الوقاية وسيادة ثقافة حقوق الانسان والتركيز على دور وزارة التعليم والجامعات والأكاديميات، منوهة إلى أنه تم التوقيع على مجموعة من الشراكات في هذا المجال، وأنه سيتم التواصل مع الأندية التربوية حول حقوق الانسان. وذكرت رئيسة اللجنة على أن المغرب قطع أشواطا مهمة في حقوق الانسان حيث انتقل المجلس من الدور الاستشاري، إلى المجلس الوطني وأعطيت له عدة صلاحيات بسبب الحياد والعمل والموضوعية، ليقوم بعمليات التحقيق وإعطاء الاقتراحات فهو جهاز مستقل في العمل، ودوره مراقبة مدى احترام حقوق الانسان، ووضع الاقتراحات والتوصيات .

ومن جهته، أكد أستاذ عبد السلام المريني على وجوب منح الأولويات لضمان تنفيذ فعال لحقوق الانسان، ودسترة المجالس التي تهدف لحماية حقوق الانسان، ومناهضة التمييز ضد المرأة، مستحضرا مبادئ باريس التي تعطي الحق بالاستماع لكل شخص، والحق في الوصول للمعلومة، والمشاورات مع الجهات القضائية، والعلاقات الحكومية وغير الحكومية، واعتبر تأسيس اللجان الجهوية لحقوق الانسان لبة أولى لتاسيس الجهوية المتقدمة، واقترح لائحة أصدقاء الجهة للعمل في إطار تشاركي.وأشار بان العدد الأكبر من الشكايات مصادرها (السجون، مراكز حماية الأطفال والمتقاضين)، وخلال سنة ونصف وصل عدد الشكايات 84 بالمائة من الذكور و 16 بالمائة من النساء.

وحول أوضاع حقوق الانسان بإقليم سيدي بنور، أشار الأستاذ صلاح الدين مدار محامي بالإقليم بانه رغم انخراط الدولة المغربية في تفعيل مبادئ باريس، فإن هناك تراجعات حقوقية بالإقليم، وعدم احترام للقانون،في إشارة منه إلى ما يقع بمخافر الشرطة والدرك، وانتزاع الاعترافات، والشطط في استعمال السلطة، خصوصا ما يتعلق بالبناء العشوائي، وهدم المباني بالقوة، إضافة إلى تدني الحق في السلامة الصحية بانتشار الجهاز اللاقط أو المنتصب، وتعرض لما تلاقيه الفتيات القاصرات بالإقليم من محاولات الاختطاف والزواج المبكر، والتضييق على جمعيات المجتمع المدني التي من المفروض أن تعطي قيمة مضافة للمجتمع والسلطات لتغطية النقط السوداء.